دراسة تحليلية للعوامل المرتبطة بالتفكك الأسري للعائلة

العراقية بعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩

كلية التربية الاساسية / جامعة ديالى

م.د. فخري صبري عباس

المخلص :

- يبحث هذا الموضوع في عوامل التفكك الاسري ومسبباته لدى العائلة العراقية في ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتحول السياسي الذي طرأ على المجتمع العراقي بعد احداث ٢٠٠٣/٤/٩ .
- وقد سلط الباحث الضوء على عوامل التفكك الاسري المرتبطة بفقدان الاب والهجرة والتهجير والعنف الطائفي وجرائم الارهاب ... الخ من العوامل التي تستدعي الوقوف عندها والتعامل معها واقعياً مستفيدين من معطيات علم الاجتماع والانثروبولوجيا في دراسة هذه العوامل وبيان تأثيرها على الاسرة والمجتمع . وقد خرج البحث بجملة من التوصيات والمقترحات بعد الدراسة النظرية التحليلية للتفكك الاسري .

المبحث الاول : الاطار العام للبحث

اولاً : اهمية البحث ومشكلته

يؤكد علماء الاجتماع على ان التغيير الاجتماعي (Social Change) هو من المواضيع المهمة والصعبة والمشوقة التي يهتم بدراسة علم الاجتماع . فقد اهتم علم الاجتماع بدراسة التغيير الاجتماعي في النصف الاول من القرن التاسع عشر عندما قام اوكست كومت واتباعه بتفسير اسباب ونتائج التغيير الاجتماعي على ضوء احداث الثورة الفرنسية والثورة الصناعية التي وقعت في انكلترا قبل أي مجتمع آخر ^(١). حاول علماء الاجتماع ايجاد نظرية خاصة بالتغيير الاجتماعي أو الديناميكية الاجتماعية لشرح وتفسير قوانين حركة المجتمعات إلا ان جميع النظريات التي فسرت التغيير الاجتماعي في القرن التاسع عشر قد تحولت الى نظريات تطويرية في طابعها وخصائصها . ومن اشهر هذه النظريات النظرية المادية التاريخية التي طرحها (كارل ماركس) Karl Marx وهربرت سبنسر الذي اعتقد بان المجتمع يتطور ويتحول من مجتمع بسيط الى مركب ومعقد ، واعتمد سبنسر في تفسيراته على اراء جارلس دارون التي عبر عنها في كتابه "اصل الانواع" .

(1) دينكن ميشيل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة ومراجعة د. احسان محمد الحسن . ط ١ ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٧٤ .

ووضع العالم الانثروبولوجي الاجتماعي الامريكي لويس موركن في كتابه "المجتمع القديم" نظرية تحولية لتفسير التطور الحضاري للمجتمع تقول بأن المجتمع يمر بثلاث مراحل حضارية هي المرحلة المتوحشة والمرحلة البربرية ومرحلة المدنية .

اما ماكس فيبر فقد عبر عن افكاره حول التغير الاجتماعي من خلال دراسته لاصل الرأسمالية^(١) .

وفي الوقت الحاضر يعد علماء الاجتماع التغير الاجتماعي بأنه حالة طبيعية من الحالات التي يمر بها المجتمع .

ويذكر العالم (ولبرت مور) اهم الصفات التغييرية التي يشهدها المجتمع المعاصر فيدرجها كالاتي^(٢) :

١- ان التغير السريع الذي يحدث في المجتمع أو الحضارة يكون اما مستمراً أو متقطعاً .

٢- تكون التغيرات بشكل سلسلة متتابعة من الاحداث تتبعها فترات هادئة يعم فيها البناء والتعمير ويكون لنتائجها صدى على العالم كله .

٣- ان نسبة التغير في الوقت الحاضر هي اعلى من نسبة التغير في السابق .

٤- يكون التغير سريعاً في مجالات التكنولوجيا وفي الجوانب المادية وفي السياسات الاجتماعية .

٥- يؤثر التغير الطبيعي على خبرات الافراد وعلى النواحي الوظيفية للمجتمعات المعاصرة ، وذلك لتعرض جميع اجزاء المجتمع لعمليات التغير .

ويرى عالم الاجتماع العراقي المرحوم الدكتور علي الورداني ان التغير الاجتماعي يحصل في كل المجتمعات الانسانية بيد انه يختلف من ناحية السرعة والزمن ، كما انه يرى ان عجلة التغير الاجتماعي تسير ولا يمكن لاحد ان يوقفها مهما كانت قوة المجابهة والتصدي لها خاصة عند اولئك الاشخاص الذين يحاولون المحافظة على القيم والعلاقات والسلوك دون ان يمسه التغير الاجتماعي^(٣) .

اراد الباحثان من خلال هذا الاستعراض السريع لعرض مفهوم التغير الاجتماعي ان يستند الى خلفية نظرية سسيولوجية لتكون المدخل الذي يمر عبره الى - اهمية البحث . والذي تتمثل في التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع العراقي واثرت بشكل مباشر على البناء الاجتماعي والمؤسساتي ، ذلك ان أي مجتمع يتكون من مؤسسات اجتماعية مثل المؤسسة السياسية ، العسكرية ، الاقتصادية ، الدينية .. واخيراً المؤسسة الاسرية وهي اهم واخطر المؤسسات رغم صغر حجمها لكنها تعد حجر الزاوية في البناء الاجتماعي لاي مجتمع .

(١) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٧٥-٢٧٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٧٦ .

(٣) د. علي الورداني ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص ٢٨٨ .

ويتفق الباحثان كلياً أو جزئياً مع الطروحات النظرية لموضوع التغيير الاجتماعي .

سبق القول ان التغيير الاجتماعي يسير بشكل بطيء لكن يحدث ان يكون هذا التغيير سريعاً جداً ومفاجئاً بحيث ان المجتمع ينم على انماط وقيم وسلوكيات ، ويصحو ويجد نفسه امام انماط وقيم وسلوكيات تختلف بالكامل عن ما كان عليه بالامس ، وهذا يحدث عندما يتعرض المجتمع الى هزات عنيفة وقوية ، مثل التغيير المفاجئ في النظام السياسي والايديولوجي أو بعد الهزائم العسكرية التي تمنى بها المؤسسة العسكرية ، وهذا هو اسرع انواع التغيير الاجتماعي على الاطلاق . والشيء نفسه يحدث اثناء الانقلابات والثورات .

وهنا تكمن اهمية البحث فمن خلال التغيير السريع والمفاجئ الذي حصل للمجتمع العراقي في ٢٠٠٣/٤/٩ وما اعقبها ، وهزيمة النظام السياسي والايديولوجي الذي حكم العراق لعقود ، يضاف اليها هزيمته العسكرية الكبرى امام الجيش الامريكي ودخول الامريكان بغداد ، ادى ذلك الى تحول وتغيير سريع في وظائف المؤسسات الاجتماعية واهمها واطورها المؤسسة الاسرية ، حيث وجدت نفسها (أي الاسرة) في حالة من عدم التوازن بسبب زوال القيود الاجتماعية والسياسية والايديولوجية التي كان يفرضها عليها النظام السابق ، يضاف الى ذلك بل الاخطر منه تعرض الاسرة العراقية الى دخول التكنولوجيا الحديثة وخاصة وسائل الاتصال والفضائيات وشبكة المعلومات الدولية وغيرها الكثير ، وهذا ادى الى انشغال افراد الاسرة بعضهم عن البعض بهذه التقنية الحديثة التي ابهرتهم كثيراً ، فحصل تباعد واتسعت الهوة وضعفت العلاقات الاجتماعية والتماسك الاجتماعي بين الاب والام من جهة ، وبين الاب والام والابناء من جهة اخرى ما ادى الى تصدع الاسرة وتفككها .

كما ان هناك عوامل اخرى ساهمت بشكل أو بآخر في احداث شرخ في العلاقات الاسرية مثل البطالة ، وغياب الامن ، ووفاة احد الوالدين والطلاق والهجرة . ان عجز اوضاع الاسرة العراقية عن القيام بواجباتها مثل التنشئة الاجتماعية ، والتربية ، وتلبية حاجات افرادها ، يؤدي حتماً الى التفكك الاسري .

وتبرز اهمية البحث في المحورين الاتيين :

المحور الاول : الاهمية النظرية ، فهذه الدراسة تشكل اضافة معرفية للمكتبة العراقية والعربية كونها تعطي القاعدة النظرية ضمن نظرة سسيولوجية لمفهوم التفكك الاسري في ظل ظروف التغييرات السياسية والفكرية التي حصلت في المجتمع العراقي خاصة وما حدث ويحدث في المجتمع العربي بصورة عامة تحت مسمى الربيع العربي وما يرافقه ويتزامن معه من تأثير على الاسرة العراقية والعربية .

المحور الثاني : الاهمية الميدانية ، اذ تسلط هذه الدراسة الاضواء العلمية على الابعاد الواقعية والاجتماعية والقيمية والسلوكية ، والانفعالية والمادية ، والسياسية لظروف ومسببات التفكك الاسري وذلك من خلال الملاحظة بالمشاركة للباحثين

بوصفها جزءاً من النسيج الاجتماعي العراقي مما يسمح ويتيح المجال لوضع توصيات نابعة من تلك الابعاد المحيطة بظروف التغيير الاجتماعي للأسرة العراقية ، مما يتيح المجال لوضع الحلول والاجابات عن المشكلات التي سببها التفكك الاسري وتأثيره على المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي (Social Structure) .

اما مشكلة البحث فتبرز في السؤال الاتي :

(ما العوامل المرتبطة بالتفكك الاسري للعائلة العراقية بعد احداث ٩/٤/٢٠٠٣)

ثانياً : تحديد المصطلحات :

١- الاسرة :

ليس لاصطلاح الاسرة تعريف ومعنى واضح يتفق عليه علماء الاجتماع ، غير ان الاسرة هي من الوحدات الاساسية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي . وعدم وجود المعنى الواضح لاصطلاح الاسرة يعود الى رفض علماء الاجتماع دراسة المؤسسة الاسرية بسبب حساسية موضوعها وإثارته للمشاكل الكثيرة له ، وامتناع اعضاء الاسرة انفسهم من تزويدهم بالمعلومات والحقائق الضرورية التي يحتاجون اليها اعتقاداً منهم بأن المعلومات التي يطلبها العالم الاجتماعي عن اسرهم شخصية أو سرية يجب ان لا يعرفها أي شخص لا ينتمي الى الاسرة ذاتها .

وليس لاصطلاح العائلة تعريفاً ومعنى يتفق عليه العلماء بالرغم من انها من الوحدات الاساسية التي يتكون منها البناء الاجتماعي ، ولكن العائلة حسب تعريف (او كبرن ونيمكوف) هي عبارة عن منظمة دائمية نسبياً تتكون من زوج وزوجة مع اطفال أو بدونهم أو تتكون من رجل وامرأة على انفراد مع ضرورة وجود الاطفال وتربط هؤلاء علاقات قوية ومتماسكة تعتمد على اواصر الدم والمصاهرة والتبني والمصير المشترك^(١) .

اما (ماكيفر) فيعرف العائلة بأنها وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة تربطهما علاقات روحية متماسكة مع الاطفال والاقارب ويكون وجودها قائماً على الدوافع الغريزية والمصالح المتبادلة والشعور المشترك^(٢) .

اما (وسترمارك) فيعرفها بأنها تجمع طبيعي بين اشخاص انتظمتهم روابط الدم . فألفوا وحدة مادية ومعنوية تعد من اصغر الوحدات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الانساني^(٣) .

كما اختلف علماء الاجتماع في المصطلح الدقيق لهذه المؤسسة أو الوحدة الاجتماعية فذهب البعض الى اطلاق تسمية (الاسرة) على الرغم من المصطلح في اللغة الانكليزية هو (Family) .

(1) د. احسان محمد الحسن ، البناء الاجتماعي والطبقية ، دار الطليعة بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥ ، ص٢٣ .

(2) Maclver .R and page , Society . London 1962 p238 .

(3) د. احسان محمد الحسن ، البناء الاجتماعي والطبقية ، مصدر سابق ، ص٢٤ .

ومرد ذلك الخلاف يعود الى دلالات هذه المصطلحات فيرى الفريق الذي يستخدم مصطلح الاسرة ان (العائلة) هي مصطلح اقتصادي وليس اجتماعي على اعتبار ان العائلة مأخوذة لغتاً من (الاعالة) أي ان هناك فرداً يعيل مجموعة افراد اقتصادياً ومادياً مع عدم وجود روابط الدم أو الزواج أو المصالح المشتركة ، وربما لا يسكن هؤلاء في منزل واحد ، وعليه لا وجود للعلاقات المبنية على الحب والالفة والتفاهم .

اما الفريق الثاني من علماء الاجتماع والذي يستخدم مصطلح (الاسرة) يرون ان هذا المصطلح مأخوذ لغةً من (الاصرة) أي قوة الترابط ، وهم في هذا يستندون الى قوة الترابط في المادة أو بين جزيئاتها كما يستخدمها علماء الفيزياء والكيمياء للدلالة على قوة التماسك بين افراد الاسرة الواحدة .

وتعرف الاسرة بأنها جماعة من الافراد تربطهم روابط قوية ناتجة من حالات الزواج ، الدم ، التبني وهذه الاسرة تعيش في دار واحدة وترتبط اعضاءها الاب والام والاولاد أو البنات علاقات اجتماعية متماسكة^(١) .

ويذهب بعض علماء الاجتماع الى ان عدم وجود الابناء في الاسرة لا يفقدها صفتها كونها مؤسسة اجتماعية ويعدون وجود الزوج والزوجة بدون الابناء بسبب عدم الانجاب يعدونها اسرة .

٢- التفكك الاسري :

ان الوضع الطبيعي للاسرة التي تتكون من الزوج والزوجة والابناء قائم على علاقات التماسك بين افرادها ، وفي هذا المجال يذهب كل من علماء الاجتماع وعلماء النفس الى استخدام مصطلحات قد تبدو متباينة لكنها تعطي معنى واحداً يدل على قوة الترابط بين افراد الاسرة الواحدة ، وكما يلي^(٢):

١- يستخدم علماء النفس مصطلح التوافق (Adjustment) للدلالة على قوة الترابط بين افراد الاسرة الواحدة والحقيقة ان علماء الاجتماع قد استعاروا هذا المصطلح من (جارلس داوين) في كتابه (اصل الانواع) فهو مصطلح بايولوجي تم تحويله الى مصطلح اجتماعي .

٢- يستخدم علماء الاجتماع مصطلح التكيف (Adaptation) للدلالة ايضاً على قدرة الفرد على ان يغير من البيئة لكي يتلاءم معها .
ان الوضع الطبيعي للاسرة هي ان يسودها جو من التواءم والتوافق والتفاهم بين افرادها وتسود فيها علاقات اجتماعية قائمة على الحب والحنان والرعاية والمصالح المشتركة ، لكن يحدث في بعض الاحيان ان ينشخ هذا الوضع وتتصدع العلاقات الاجتماعية مما يؤدي الى تفكك الاسرة ، والحقيقة ان التفكك الاسري يحدث لاسباب عديدة منها :

١- الطلاق .

(١) فخري صبري العزاوي ، الجرائم المرتكبة من قبل الطلبة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ١٣٩ .

(٢) محمد خالد الطحان ، مبادئ الصحة النفسية ، دار القلم ، دبي ، ١٩٨٧ ، ص ٦٠ .

- ٢- وفاة احد الوالدين أو كليهما أو انتحار احدهما .
- ٣- ادمان احد الوالدين على المخدرات أو المشروبات الكحولية .
- ٤- السجن .
- ٥- الهجرة .
- ٦- عدم التوافق الجنسي بين الزوج والزوجة .
- ٧- انخفاض دخل الاسرة ، بسبب البطالة أو انخفاض الدخل الشهري للاسرة .
- ٨- تدخل بعض الاقارب (كأهل الزوج أو الزوجة) في امور الاسرة .
- ٩- سكن بعض الاقارب مع الاسرة ومشاركتهم المادية والمعنوية للاسرة .
- ١٠- عدم ملاءمة المنزل الذي تقيم فيه الاسرة ، فقد يكون المسكن ضيقاً مما يؤدي الى نفور افرادها وخروجهم خارج المنزل .
- ١١- حالات النزاع والشجار بين افراد الاسرة وخاصة بين الوالدين .
- ١٢- الغياب الاضطراري للاب بسبب الوفاة أو الكوارث (كالحرب) مما يؤدي الى غياب النموذج الرجولي في الاسرة .

- تعريف التفكك الاسري :

يشير مفهوم التفكك الاسري الى اختلال السلوك في الاسرة ، وانتهيار الوحدة الاسرية وانحلال بناء الادوار الاجتماعية لافراد الاسرة جراء العوامل والاسباب المذكورة اعلاه^(١).

ويرى الباحث ان هناك الكثير من الاسر مفككة من الداخل ، ولكنها تبدو لافراد المجتمع على انها اسر متماسكة ، والعلاقات السائدة بين افرادها علاقات اجتماعية متينة ومتماسكة .

ومثل هذه الاسر يمكن ان نطلق عليها تسمية (اسرة القشر الفارغ) فهي تبدو بيضة ولكن هذه البيضة (بلا مح) .

- العنف الاسري :

نشأت ظاهرة العنف الاسري منذ ان وجد الانسان على الارض ، وتتحدث المصادر الاسلامية واولها القرآن الكريم ان هذه الظاهرة قد لازمت الانسان مبكراً وقصة قتل قابيل لأخيه هابيل خير شاهد على مصاحبة هذه الظاهرة لبني البشر ، وهذه الظاهرة تتفاقم كلما ضعفت القيم الانسانية وتعقدت ظروف الحياة ، ولعل ظاهرة (وَأَد) البنات دليل اخر على الجذور العميقة للعنف الاسري .

كما تجلت ظاهرة العنف الاسري في الصراع من اجل النفوذ والسيطرة أو ما قام به البعض من عمليات قتل وتدمير واغتتيال ، إلا ان مظاهر العنف وانواعه تعددت لتأخذ اشكالاً اخرى ومنها العنف الديني والعنف السياسي والعنف الاسري^(٢) .

(١) احسان محمد الحسن ، علم اجتماع العائلة ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص١٣٩ .
(٢) مكي سالم ، الجسم تعبيراته الانفجارية ، الناشر العرب ، بيروت لبنان ، ١٩٦٩ ، ص٤٩ .

يعد العنف الاسري واحداً من اهم انواع العنف الاجتماعي ، وقد حظي باهتمام العلماء في مجال الدراسات الاجتماعية والنفسية لكون الاسرة هي حجر الزاوية في البناء الاجتماعي .

كما تعددت انواع العنف الاسري بدأ من العنف اللفظي والبدني والاذى النفسي والاساءة الجنسية والجسدية^(١).

ويبقى العنف الاسري احد اسباب تفكك الاسرة ، كما انه الوسيلة الاخيرة في يد الانسان للتخلص من مأزقه الاجتماعي واعادة الاعتبار المفقود الى الذات من خلال التصدي أو التهرب من المشكلات الاجتماعية الاسرية ، في وقت يجب ان تكون الاسرة مؤسسة لتنشئة الابناء وتربيتهم .

ثالثاً : اهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى الكشف عن العوامل المرتبطة بالتفكك الاسري في ظل ظروف التغيير الاجتماعي (Social Change) التي طرأت على المجتمع العراقي بعد احداث ٢٠٠٣/٤/٩ وما تبعها من احداث سياسية وامنية واقتصادية وثقافية .

المبحث الثاني

العوامل الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالتفكك الاسري في المجتمع

العراقي

١- ظروف الهجرة :

لقد اكتسبت ظاهرة الهجرة السكانية اهتماماً واضحاً في الدراسات الاجتماعية لانها اثرت وستستمر في التأثير على اعداد كبيرة من البشر ، وقد افرد لها العديد من الدراسات التي تناولتها من خلال دراسة شؤون المهاجرين الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وما ينتج عن ذلك من ظهور العديد من المشكلات التي تعرض لها المهاجرون أو مدى تكيفهم للحياة الاجتماعية الجديدة . وما المشكلات التي تتعرض لها اعداد كبيرة من البشر في العالم داخل وخارج موطنهم الاصيلي إلا دلائل واضحة على اهمية هذا الموضوع في الدراسات السوسولوجية والانثروبولوجية^(٢).

والهجرة في اللغة العربية من الفعل هجر ، ويعني الهجر ضد الوصل ، هجره يهجره هجراً وهجراناً ، يقال هجرت الشيء هجراً أي تركته واغفاته ، والهجرة الخروج من ارض الى ارض^(٣).

(١) د. سامي العزاوي ، نساء واطفال وقضايا الحاضر والمستقبل ، مطبعة القبس ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٣١ .

(٢) فخري صبري العزاوي ، الهجرة والتكيف الاجتماعي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧ .

(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، الدار المصرية للتأليف ، ج ١ ، ص ١١٠-١١٧ .

والهجرة السكانية هي انتقال أو ترحال الناس من بلدهم أو موطنهم الى بلد اخر أو منطقة اخرى وتحدث الهجرة عادة بسبب كوارث طبيعية أو حروب أو تهجير من قوى غازية أو بسبب العنف الديني والطائفي والعرقى أو طلباً للعمل والتمتع بمستوى معاشي افضل ، وعرفت الهجرة السكانية بأنها التغير الدائم لمكان الاقامة من بيئة الى بيئة اخرى بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة^(١).

وقد استعمل لفظ هجرة في العلوم الاجتماعية للدلالة على تحركات جغرافية لافراد أو جماعات وهناك هجرة داخلية واخرى خارجية وهجرة اختيارية واخرى قهرية ، وهجرة كاملة واخرى ناقصة^(٢).

كما عرفت الهجرة بأنها انتقال الافراد بصورة دائمة أو مؤقتة الى الاماكن التي تتوفر فيها سبل العيش ، وقد تكون هذه الاماكن داخل حدود البلد أو خارجه وتتم الهجرة بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير ارادتهم^(٣).

ان الذي حصل في المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وما تلاها في السنوات اللاحقة من احداث العنف والارهاب والصراع الطائفي والعرقى ، يدفعنا بالتأكيد على التركيز على نمطين من الهجرة هما :

١- الهجرة ، والتي تحدث بإرادة الفرد أو الجماعة لاسباب تتعلق بالوضع الاجتماعي والنفسي وغياب دور مؤسسات الدولة وخاصة الامنية بما ولد الخوف والرعب لدى الافراد والجماعات خوفاً على ارواحهم وعلى ممتلكاتهم من السلب والنهب الذي تسبب به وجود القوات الاجنبية في البلد ، وربما السبب الرئيسي الاخر هو ظاهرة (الانفلات السلوكي) في المجتمع بعد غياب الرقابة الرسمية وغياب سلطة وهيبة الدولة .

٢- التهجير : ويقصد به اجبار الافراد والجماعات الى ترك مدنهم ومناطق سكنهم تحت التهديد المباشر المسلح من قبل جماعات ارامية أو تكفيرية أو طائفية ، فيجد الانسان نفسه مضطراً للهجرة حفاظاً على حياته ، والانتقال الى مناطق اخرى اكثر اماناً ، وهذا ما سبب للمهاجرين تداعيات نفسية واجتماعية واقتصادية خطيرة كما ترتب على هذا النوع من الهجرة فقدان الناس لمساكنهم وممتلكاتهم ، بعد ان سيطرت عليها الجماعات الارهابية المسلحة واستغلتها لتمويل اعمالها التخريبية .

واقسى انواع الهجرة هي تلك التي حصلت في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ والتي اطلقنا عليها مصطلح التهجير ، فقد ادى الى تفكك هذه الاسر اجتماعياً واحبطها نفسياً ، لان اغلب العوائل المهجرة بالقوة فقدت الاب أو الام أو احد

(١) نخبة من الاساتذة المصريين والعرب ، موسوعة علم الاجتماع ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٥ ، ص٦٢٩ .

(٢) د. احسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٤٥٣ .

(٣) عبد القادر القصير ، الهجرة من الريف الى المدن في المغرب العربي ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص١٠٦ .

افرادها ، كما انها فقدت اسباب عيشها بعد ان سيطرت الجماعات المسلحة على ممتلكاتها .

ومن الناحية الاخرى ادت الهجرة القسرية (التهجير) الى تصدع العلاقات القرابية وانقطاعها مما جعل المواطن يشعر بالغربة النفسية والاجتماعية في المناطق الجديدة التي سكنها ، وما ترتب عليها من زيادة الانفاق .

وتعد العلاقات القرابية احد العوامل الاساسية للتماسك الاجتماعي بين الافراد والجماعات ، فهذه العلاقات (القرابية) القائمة على المصاهرة والدم لعبت دوراً كبيراً في التخفيف من آثار المشكلات الاجتماعية والنفسية من خلال التخفيف من وطأة الابعاء المادية والمعنوية للافراد والجماعات ، فضلاً عن الاسرة كونها تستند بشكل كبير في اداء ادوارها ووظائفها وتحقيق اهدافها^(١) .

ان انقطاع الصلة والتواصل بين الاسر المهجرة والمهاجرة مع المجموعات القرابية حرم هذه الاسر من الاحساس بالانتماء الاجتماعي والاستقرار النفسي فضلاً عن حرمانها من المساعدات المادية والهدايا التي كانت تقدمها المجموعات القرابية ، ما ادى الى فقدان هذه الاسر الى جزء ليس باليسير من مواردها المادية التي كانت تحصل عليها ، فوجدت الاسر نفسها (و الحال هذه) مضطرة للعمل فوق طاقتها وامكانياتها ، والاقسى في هذا ان العمل لا يقتصر على الاب أو الام أو المعيل وانما شمل افراد الاسرة كافة والاطفال من ضمنهم (طبعاً)، فاصبح الكل يعمل ويجاهد ويسعى من اجل لقمة العيش ، ويرى الباحثان ان هذه الظاهرة الطارئة على الاسرة العراقية ادت الى تفككها ، لعدم التواصل الاجتماعي بين افرادها بسبب ظروف العمل من الصباح الى المساء ، فاصيب افراد الاسرة الواحدة بالاحباط والانتماء الاجتماعي لضعف وتصدع العلاقات الاجتماعية بين افرادها وهذا يعد من الاسباب الرئيسية لتفكك الاسري .

كما ان اجبار الاسرة على ترك مناطق سكنها الاصلي ولد لدى افرادها احساس بالحنين الى الماضي (النستولوجيا) ما ادى الى فقدان الاحساس بالانتماء الاجتماعي للمناطق الجديدة التي سكنتها هذه الاسرة وبرزت هذه الظاهرة عند كبار السن بشكل واضح وكبير لعدم قدرتهم على التكيف مع البيئة الاجتماعية والثقافية وخاصة عندما كانت الهجرة الى دول اخرى لها (Culture) ثقافة خاصة بها ، اما صغار السن فان تأثير (النستولوجيا) كان اقل وطأة لان الطفل قادر بشكل أو بأخر على التكيف .

لقد تصدع البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وما تلاها من احداث ، ذلك ان الاحتلال الامريكي للعراق ادى الى تمزق النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي فاصبح هذا النسيج مهلهلاً من السهولة بمكان اختراقه ، وهذا ما سهل على المجموعات الارهابية والتكفيرية ان تعبت فساداً وقتلاً وتهجيراً .

(١) د. قيس النوري ، الانثروبولوجيا النفسية ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٩٠ ، ص ٧٠ .

وعندما يتصدع البناء الاجتماعي في أي مجتمع يتسبب هذا التصدع في اضعاف قدرة المؤسسات الاجتماعية لاداء دورها ومعروف ان الاسرة واحدة من هذه المؤسسات^(١).

ان ما قامت به الادارة الامريكية بعد دخول قواتها الى العراق ادى الى اصابة البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي بالشلل التام ، فحل الجيش والمؤسسات الامنية وبعض الوزارات ادى الى فقدان الامن لدى الفرد العراقي والامن كما هو معروف من الحاجات الاساسية للفرد في أي مجتمع ، كما يرى (ماسلو) في هرمه الذي صممه بشكل دقيق للحاجات الانسانية ، يضاف الى ذلك كله ويزيد خطورة عنه ان ما حصل من اشتباكات مسلحة بين المجموعات الارهابية جعل الاسرة العراقية تلجأ الى اساليب جديدة لحماية امن وحياة افرادها ، فكانت الاسرة العراقية تغلق بابها قبل غروب الشمس وتلجأ الى احدى الغرف التي تعتقد انها محصنة ضد الاطلاقات النارية ، لينام افراد الاسرة كافة في هذه الغرفة (الاب الام والابناء) وهذه مشكلة عظيمة وكبيرة اثرت على الجوانب النفسية والاجتماعية والبايولوجية لافراد الاسرة ، فعدم التواصل الجنسي بين الزوج والزوجة بسبب وجود الابناء معهم في نفس غرفة النوم ، سبب توتراً نفسياً ومزاجاً متقلباً لدى الام والاب اثر بشكل واضح على اسلوب تعاملهم مع الابناء ، هذا التعامل وصل الى استخدام العنف وممارسة التسلط على الابناء من الوالدين .

وهذه الحقيقة سبق ان اشرنا اليها عندما تحدثنا عن اسباب التفكك الاسري فعدم التوافق الجنسي بين الزوجة والزوج ، أو عدم اشباع هذه الغريزة عند احدهما أو كليهما ، قد يؤدي الى التفكك الاسري وربما يكون عاملاً مؤثراً في انحدار الاسرة نحو التفكك والتصدع والانهيال .

كما ان القرارات التي اتخذتها الادارة الامريكية المدنية في العراق وتحديداً (بريمر) ادت الى خلق جيش من العاطلين عن العمل بعد فقدانهم وظائفهم ومرتباتهم التي كانوا يحصلون عليها من المؤسسات التي تم حلها من قبل الادارة المدنية الامريكية في العراق .

كما عجزت الحكومة العراقية الانتقالية وكذلك المؤقتة عن توفير فرص عمل لجيش العاطلين وخاصة الشباب منهم ، وهذا ما استغلته المجموعات الارهابية المسلحة في كسب الشباب وحملهم السلاح مقابل مبلغ من المال تدفعه اليهم ، كما ان هذه المجموعات تمتلك الخبرة والدراسة التامة في اساليب غسل الدماغ بما يجعل الافراد المنتمين اليها ينسلخون عن مجتمعهم واسرهم حتى وصلت الحالة الى ان يقتل الابن اباه أو أحد اشقائه بسبب عدم التوافق في الرأي أو العقيدة .

وللقارئ ان يتصور والحالة هذه مدى الشرخ الكبير الذي حصل بالاسرة العراقية . وهذا ما حصل في بلد غابت عنه تقاليد الحوار وبات من النادر احترام

(١) محمد عبدة محجوب ، الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي ، دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية ، مطبعة نهضة مصر ، ب.ت ، ص ١١٧ .

الرأي الاخر وتحولت فيه الخلافات المذهبية والفكرية والطائفية الى سكاكين تقسم الناس وتقطع اوصال المجتمع .

- الظلم الاجتماعي في المجتمع العراقي :

ان الظلم الذي يقع بين البشر انواع شتى كالظلم السياسي والظلم الاقتصادي والظلم الطبقي والظلم الشخصي ، وقد كثر الحديث قديماً وحديثاً عن الظلم وانواعه ، ولكن هناك نوع من الظلم غفل عنه الناس فلم يتحدثوا به أو عنه أو هم لم يكونوا يعرفون انه ظلم ، وهو الذي نسميه الظلم الاجتماعي .

ونعني بالظلم الاجتماعي ، الظلم الذي يقع بين الناس من جراء بعض القيم والتقاليد أو المفاهيم الشائعة بينهم والتي تجعلهم يظلمون بعضهم البعض باذراك منهم أو بدون ادراك انهم يظلمون ، ويقع المظلوم ضحية بينهم دون ان يكون له ذنب يستوجب ظلمه^(١).

فقيم الظلم الاجتماعي تؤدي الى سقوط كثير من الضحايا دون ان يكون لهم ذنب قاموا به بانفسهم ، ويجب ان لا ننسى (ونذكر) ان هذه القيم كان الاسلام قد نهى عنها نهياً قاطعاً ووصفها بأنها من الاخلاق الجاهلية .

٢- العنف الاجتماعي والطائفي :

تعرضت الاسرة العراقية بعد ٢٠٠٣/٤/٩ الى اقصى انواع العنف الاجتماعي والطائفي وبأساليب شتى ، سوغتها الجماعات الارهابية والطائفية تحت مسميات وانماط مختلفة لشرعنة ما تقوم به من اعمال ، تارة مستغلة الدين كغطاء لما تقوم به وتارة اخرى الطائفة . واستغلت حالة التمزق والتشرذم الاجتماعي الذي كان له وقع الصاعقة على مؤسسات البناء الاجتماعي ، وخاصة المؤسسة الاسرية .

ان غياب دور السلطة في حفظ الامن في البلاد وفقدان الدولة لهيبتها وتعطيل القانون واختفاء القضاء والمؤسسات الامنية والتنفيذية ادى الى حالة من الفوضى الهدامة فعم الهرج والمرج في البلاد وانتشرت ظاهرة الانفلات السلوكي أو ما يطلق بالعامية (الحواسم) واعمال السلب والنهب ادت فيما ادت اليه الى اضعاف أو تلاشي التماسك الاجتماعي داخل المجتمع العراقي وتعطيل دور مؤسساته الاجتماعية واولها (الاسرة) طبعاً فانعكس هذا على طبيعة العلاقات الاسرية سلباً وتصدعت الاسرة من الداخل وفي الداخل .

وهناك حقيقة اجتماعية يجب الاشارة اليها هنا وهي ان ظاهرة الانفلات السلوكي تحدث في كل المجتمعات الانسانية على الاطلاق اذا ما حدث لها مثل ما حدث للمجتمع العراقي ، بل اننا نؤكد انها ظاهرة طبيعية ومتوقعة الحدوث في ارقى المجتمعات واكثرها تحضراً . وهذه هي الطبيعة البشرية كما نعرفها وكما تحدث عنها الدكتور علي الوردي .

(١) د. علي الوردي ، في الطبيعة البشرية ، منشورات الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، ١٩٩٦ ، ص ٤٠٦ .

اما من وجهوا الانتقاد والشجب والادانة والاستنكار لهذه الظاهرة يجهلون هذه الحقيقة (حقيقة طبيعة النفس البشرية) ، ونكاد نجزم ان البعض من هؤلاء (وأكد البعض) لو اتاحت الفرصة لهم لفعلوا نفس ما فعله الآخرون في (الحواسم) وما منعهم وجعلهم يتزهون عنها اسباب عديدة منها قيمية ومنها اجتماعية ومنها مكانتهم الاجتماعية وخشيتهم عليها وسعيهم الى المحافظة عليها ، فهم يسبون ويشتمون ويلعنون هذه الظاهرة علناً وهم في السر وداخل انفسهم يتمنون ان يفعلوا ما فعل العوام في (الحواسم) .

وهذا في رأي الباحثين يعطي مصداقية لفرضية الوردي عن (ازدواجية الشخصية) و(التناثر الاجتماعي) .

لقد ادت هذه الظاهرة الى اثار مدمرة على مؤسسات المجتمع العراقي واولها واهمها هي المؤسسة الاسرية ، فحالات الشجار والخصام والتنازع على الاموال والمواد (المحوسمة) ادت في احيان كثيرة الى القتل بين افراد الاسرة الواحدة ، أو الى الايذاء النفسي والبدني .

٣- الازمات السياسية والامنية :

مما لا شك فيه ان الازمات السياسية والامنية لها انعكاسات مباشرة وخطيرة على المجتمع بحيث انها تؤدي الى احداث شرخ في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين مؤسساته ، كما ان التغيير الذي يطراً على النظام السياسي لا يكون بمعزل عن التغيير في البناء الاجتماعي^(١).

والمؤسسة السياسية هي جزء من البناء الاجتماعي لاي مجتمع من الطبيعي والحالة هذه ان تؤثر الازمات السياسية في كل اجزاء المجتمع والاسرة بالتأكيد ليست بمعزل عن ما يحصل لباقي المؤسسات الاجتماعية .

لقد ادت الازمات السياسية الى خلق حالة من التوتر والتصدع الاسري وسوء العلاقة بين افراد الاسرة الواحدة بسبب حالات الاحباط التي ولدتها الازمات السياسية في البلد ، وعدم تحقيق الافراد والاسرة للاهداف التي كانوا يسعون الى تحقيقها بعد التغيير الذي حصل في المؤسسة السياسية والايديولوجية التي كانت سائدة قبل ٢٠٠٣/٤/٩ ، وزوال النظام الذي كان يمسك بيد من حديد كل اهداف الفرد والاسرة ويقف بالضد من تحقيقها .

كان الامل الوحيد للمجتمع بصورة عامة والاسرة بصورة خاصة لتحسين اوضاعها هو تغيير النظام السياسي الشمولي والمتسلط ، وكان الحلم الذي يراود المجتمع والاسرة اقامة نظام سياسي ديمقراطي مستقر يعمل على تسخير ثروات البلد للبناء وتحسين الاوضاع المعيشية والخدمية ، فاستبشر الناس خيراً وراودتهم الاحلام الى التطلع الى غدٍ اكثر انفتاحاً وبعيداً عن العزلة .

لكن الازمات والخلافات بين من اصبحوا يديرون البلد خيبت الامل وقتلت الاحلام ، فمن ازمة الى ازمة والخروج من ازمة والدخول في اخرى ادى الى توتر شديد في طبيعة العلاقة بين افراد الاسرة .

(١) احسان محمد الحسن ، التصنيع وتغيير المجتمع ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ١٣١ .

ان الاشكالية التي حصلت في الاسرة العراقية تمثلت في واحدة من صورها في استخدام العنف وخاصة العنف ضد المرأة .

والعنف غالباً ما يرتبط بدوافع العدوان مع فارق بسيط يتمثل في ان كل سلوك عدواني ليس بالضرورة ان يكون سلوكاً عنيفاً ، فالعدوان اشمل من حيث المدى اذ يمكن ان يكون في صورة تنافس حاد أو بسيط ، وان من خلال استخدام ألفاظ قاسية ونايبة اتجاه جماعة أو شخص معين ، أو قد يأخذ سلوكاً غير لفظي كالتهديد أو التلويح بالضرب ، في حين ان العنف يتضمن فعلاً عدوانياً واضحاً يستهدف التدمير والتخريب^(١).

ومع هذا لا يمكن الفصل بين هذين المفهومين اذ ان العنف يستهدف دائماً غرضاً عدوانياً ، وقد يأخذ العنف نمط العنف الجمعي أو نمط العنف الفردي ولكل منهما دوافعه ومبرراته التي تتطلب بالضرورة تحديد دوافعه وميكانزماته ، اما العنف الفردي فهو غالباً ما يتصف مرتكبه بخصائص معينة تجعله يجنح كثيراً الى السلوك العنيف اينما قامت ظروف تهيئ لمثل هذا السلوك .

وهذا ما يحصل فعلاً أو ما حصل في المجتمع العراقي بعد ٤/٩ ، فمن الجانب السياسي ادى صراع القوى السياسية والاختلاف فيما بينها في الايديولوجية والرؤى والاهداف الى اللجوء الى العنف بعد ان وجد ارضية خصبة لممارسة (العنف) ومع فقدان الامن والاجهزة القادرة على السيطرة على ما قامت به الجماعات المسلحة من اعمال قتل وتهجير وخطف ، فاول من دفع ثمن هذا العنف وغياب الامن هو الاسرة العراقية بفقدانها واحد أو اكثر من اعضائها ، ومثل هذا يمكن ان نعهده عامل توتر وحاسم يؤدي الى التفكك الاسري ، يضاف الى ذلك كله ولا يقل عنه اهمية اعمال الخطف التي مارستها الجماعات الارهابية وطلب الفدية من اسرة الشخص المخطوف مما ادى الى تحميل هذه الاسرة اعباءً مادية ثقيلة ليس لديها القدرة على تحملها ، فوجدت نفسها مضطرة الى بيع ممتلكاتها وحتى دار السكن الذي تقطن فيه من اجل توفير المال لدفع الفدية لاطلاق سراح احد افرادها وفوق هذا وذلك قد تصاب الاسرة بنكسة كبيرة واحباط شديد عندما تدفع الفدية ثم تجد ان المخطوف قد تم تصفيته . فاصبحت الاعباء ثقيلة وشديدة الوطأة على الاسرة .

٤- البطالة :

من اهم مقومات اداء الاسرة لواجباتها اتجاه افرادها توفير احتياجاتهم المادية كالمأكل والملبس والسكن ، وهذا يتطلب بالتأكيد دخلاً مستقراً للاسرة لتلبية هذه الاحتياجات ، وعدم توفر مورد ثابت للاسرة يعني عجزها عن اداء هذه الواجبات وبالتالي تكون الاسرة في حالة من العازة والفقير وتدني المستوى الصحي وعدم توفر السكن اللائق .

ان الذي حصل بعد ٢٠٠٣/٤/٩ ادى الى وجود جيش من العاطلين عن العمل ، واغلب هؤلاء هم المعيلون للاسرة ، وترتب على ذلك ان لجأت الاسرة

(١) د. سامي مهدي العزاوي ، نساء واطفال . قضايا الحاضر والمستقبل ، مصدر سابق ، ص ١٢٩ .

العراقية الى اساليب اخرى لسد حاجتها الاقتصادية بطرق ووسائل مشروعة وغير مشروعة ، كإجبار الاطفال على ترك الدراسة والعمل في اعمال شاقة لاتتناسب مع اعمارهم . وانتشرت ظاهرة التسول في الشوارع والساحات العامة هذه الظاهرة غير الحضارية التي وجد الفرد العراقي نفسه منساقاً اليها تحت وطأة الحاجة والعازة والفقير .

وترتبط مشكلة البطالة بما يلي :

١- الطلاق : Divorce

الطلاق هو عملية فسخ عقد الزواج الذي وقعه كل من الرجل والمرأة قبل دخولهما في العلاقات الزوجية وهذه العملية تساعد كل من الطرفين على اشغال منزلة فردية تعطيه حق الزواج ثانية^(١).

ان حالات الطلاق توجد تقريباً في جميع المجتمعات الانسانية التي تتميز بانواع مختلفة من الحضارات والثقافات وهي موجودة كذلك حتى في المجتمعات البدائية البسيطة غير ان الظروف التي تستوجب منح حق الطلاق للطرف المعينة تختلف من مجتمع الى اخر ومن فترة زمنية الى اخرى^(٢).

فمثلاً في شعوب اواسط وشرق افريقيا تستطيع الزوجة طلاق زوجها اذا رفض خياطة ملابسها ، بينما الدين اليهودي لا يعطي الحق للمرأة بطلاق زوجها بينما يعطي للرجل حق طلاق زوجته .

وفي المجتمعات الغربية الصناعية يعطي القانون حق الطلاق لكل من الزوج والزوجة اذا كانا راغبين فيه ومتفقين عليه^(٣).

ويرى الباحثان ان هناك ارتباطاً بين البطالة وبين الطلاق ، فعندما يكون رب الاسرة غير قادر بسبب البطالة على توفير الاحتياجات المادية والاقتصادية كالمأكل والملبس والسكن المناسب تجعل الاسرة في حالة من سوء العلاقة وخاصة العلاقة بين الزوجين . ذلك ان عدم توفر فرص العمل للرجل يجعله يقضي معظم وقته داخل مسكن الاسرة ، مما يؤدي فضلاً عن الاسباب السابقة الذكر الى حالة من النفور لدى الزوجة بما يترتب عليها مشكلات اجتماعية ونفسية فضلاً عن المشكلات الاقتصادية ، هذه المشكلات قد تؤدي الى حالة الانفصال والتواصل بين الزوجين وبالتالي عدم التوافق ، مما يؤدي الى الطلاق .

وهذا ما حصل في المجتمع العراقي بعد احداث ٢٠٠٣/٤/٩ ، فانتشرت حالات الطلاق بشكل كبير وواسع بسبب عدم توفر فرص العمل للزوج^(٤).

وقد سبقت الاشارة في هذا البحث الى ان واحداً من اسباب التفكك الاسري هو (الطلاق) .

(١) د. احسان محمد الحسن ، علم اجتماع العائلة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص١٦٤ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ص١٦٦ .

(٣) دينكن ميشيل ، معجم علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص١١٠ .

(٤) سجلات محكمة الاحوال الشخصية في بعقوبة التي اطلع عليها الباحث .

ان انفصال الزوجين بسبب الطلاق يؤدي الى تصدع العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة الاسرية ويؤثر بشكل مباشر على الابناء تأثيراً سلبياً .
كما ان غياب الاب عن الاسرة بسبب الطلاق يعني غياب النموذج الرجولي في الاسرة .

ومعروف ان الاسرة العراقية (اسرة ذكورية) أي ان القيادة واتخاذ القرارات محصورة بالاب فقط ، وقليلة هي الاسر التي تعتمد الديمقراطية والمشاركة والتشاور في اتخاذ القرارات التي تخص الاسرة .

من هذا يمكن القول ان البطالة في المجتمع العراقي وخاصة لدى الرجال وارباب الاسر قد تؤدي في اغلب الاحيان الى الطلاق فعندما تشعر الزوجة ان الزوج غير قادر على اعالة الاسرة من الناحية المادية والاقتصادية وعدم تمكنه من توفير متطلبات العيش البسيطة لافراد اسرته ، تبدأ المشكلات الاجتماعية تبرز بشكل كبير وخاصة بين الزوج والزوجة ، واول هذه المشكلات هي حالات التشاجر والخصام والقاء تبعية تدني المستوى المعاشي للاسرة على الزوج وحالات الاحباط والصراع النفسي والاجتماعي التي تمر بها الزوجة بسبب عدم قدرتها بمفردها توفير احتياجات الاسرة والابناء .

هذه المشكلات التي تتفاقم وتتطور من حالات الشجار والخصام الى الطلاق والسبب الرئيسي لها هي البطالة .

٢- الهجر :

في محاولة للهروب من الواقع التي تعيشه الاسرة في ظل الضغوط الاجتماعية والنفسية والاقتصادية ، قد يلجأ الزوج أو الزوجة الى محاولة التخلص من هذه الضغوط ، عن طريق (هجر) الاسرة واللجوء الى العيش في مؤسسات اجتماعية اخرى للتغطية على الفشل الذي يشعر به الزوج أو الزوجة كالعيش مع الاهل أو الاقارب أو مع زمرة اجتماعية اخرى . هذا بدوره يسبب تصدع البناء الاجتماعي للاسرة ، وهذا ما حصل في بعض الاسر العراقية بعد ٢٠٠٣/٤/٩ .

٣- السفر والهجرة :

ان السفر لمدة طويلة أو الهجرة سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية تؤدي بحالة أو باخرى الى البطالة ، فالسفر لمدة طويلة قد يحرم الشخص من الموارد الاقتصادية التي كان يتمتع بها في موطنه قبل السفر ، وتبرز هذه المشكلة بصورة خاصة وكبيرة ومؤثرة لدى الاشخاص من اصحاب المهن الحرة الذين يتركون مهنتهم ومصالحهم الاقتصادية من اجل تحقيق هدف معين .

اما الهجرة أو التهجير فتعدان من ابرز الاسباب التي تؤدي الى البطالة . وبرزت هذه المشكلة في المجتمع العراقي بشكل واضح ومؤثر بعد عام ٢٠٠٣ والاعوام التي تلتها ، فالعنف والطائفية والعمليات الارهابية اجبرت العديد من الاسر أو الاشخاص المعيلين لهذه الاسر على الهجرة تاركين خلفهم مواردهم ومصالحهم الاقتصادية ، مما شكل عبئاً اقتصادياً ثقيلاً عليهم وعلى اسرهم ، يضاف الى هذا كله ان العائلة أو الاسرة المهاجرة تجد نفسها مجبرة ومضطرة

الى تحمل نفقات اضافية تزيد على ما كانت عليه في موطنها الاصلي ، فتلجأ الى ايجار دار مثلاً وبثمن عالٍ جداً مع عدم وجود مورد أو دخل ثابت لها .
كما ان عدم قدرة الاسر أو الافراد المهاجرة على التكيف مع المجتمع الذي هاجروا اليه يؤدي الى صعوبة حصولهم على فرص للعمل ، وقد يعود ذلك الى ان المجتمع المهاجر اليه يعدم غرباء عنه ومتطفلين عليه ولا يعطونهم الفرصة للعمل أو الكسب المادي .

وهذه المشكلة برزت في العراق بشكل واضح في الاعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ ، بعد احداث العنف الطائفي الذي شهده العراق وما نتج عنها من تهجير لهذه الطائفة أو تلك .

لقد ادى عدم الاستقرار السياسي وتدمير البنية التحتية وحل بعض مؤسسات الدولة وبعد هذا انشغال الحكومة بمحاربة المجرمين الارهابية وتخفيف منابع الارهاب ، الى تعطيل مشروعات التنمية والاستثمار في البلد وفي احيان كثيرة تعطيل تصدير النفط ادى كل هذا الى انخفاض الناتج القومي وتدني الدخل الوطني للدولة حتى امست غير قادرة على توفير فرص العمل للمواطنين عامة وللشباب خاصة واهمهم خريجو الجامعات والمعاهد الذين راحوا يمارسون مهناً واعمالاً لا علاقة لها بتخصصاتهم العلمية . ومن الطبيعي والحالة هذه ان يؤثر هذا الوضع على المؤسسة التربوية والتعليمية فحتى اولئك الطلبة الذين لا يزالون في مراحل الدراسة الجامعية الاولى اصبحوا لا يعيرون اهتماماً للجوانب العلمية والاكاديمية والثقافية ، بل انهم عزفوا عن حضور المحاضرات ويتعاملون بلا ابالية مع موضوعات تخص دورهم كطلبة جامعة ، لانه اصبحت لديهم فكرة راسخة ، الواقع ان لا جدوى من الدراسة ما دامت الامور تتجه الى هذا النحو فالطالب الجامعي يعلم ان لا مستقبل وظيفي أو مهني له بعد التخرج ، فلماذا الاهتمام بالدراسة حتى امست الجامعات والمعاهد اماكن للهو والنزهة وقتل الوقت واقامة العلاقات الاجتماعية بين الجنسين . وادى هذا الى تحميل الاسرة عبئاً ثقيلاً من خلال ما توفره للطالب من اموال ومصروفات ، ربما تقتطعها من قوت يومها لكي تمنحها للطالب كمصروف للدراسة .

وهذا وبلا شك ساهم بشكل مباشر وكبير في اضعاف القدرة المادية للاسرة وهو ما يقود الى تفككها .

المبحث الثالث

خاتمة واستنتاجات

في سياق ما تم ذكره يمكن التوصل الى الاتي :

اولاً : اذا كانت الشروحات التي قدمها علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي لمفهوم التفكك الاسري مختلفة في الشكل ، فانها متطابقة في المحتوى ، ذلك ان جميع تلك الشروحات تؤكد على :

أ- ان التفكك الاسري يعطي مؤشراً هاماً للانحلال الاسري ، هذا الانحلال الذي يعطل وظائف الاسرة الاجتماعية والتربوية كونها (نواة المجتمع) تنتج الجيل وتربيته عبر اهم عملية هي عملية التنشئة الاجتماعية .

ب- ان التفكك الاسري يرتبط سلبياً بفاعلية وجود الابوين كليهما أو احدهما ، فليس شرطاً ان يكون غياب الاب مسبباً للتفكك الاسري طالماً ان دور الام فاعل بشكل ايجابي .

ثانياً : ان التفكك الاسري يرتبط بعلاقة ايجابية وقوية مع التفكك الاجتماعي ، فوجود المشكلات الاجتماعية المتمثلة بعدم الاستقرار الاجتماعي والاثار الناجمة عنه في جناح الاحداث ، وتعاطي المخدرات تعد من اهم المسببات المرتبطة بالتفكك الاسري .

ثالثاً : ان الحفاظ على النسق القيمي - الثقافي في اي مجتمع كفيل بالحفاظ على بنية التماسك الاسري لاية عائلة ، ولعل الاحداث التي شهدتها المجتمع العراقي بعد (تاريخ ٢٠٠٣/٤/٩) هي خير دليل على ذلك ، فالكثير من القيم الاجتماعية قد ضربت ، والكثير من القيم الدينية قد تزعزعت ، والعديد من المظاهر الثقافية الطارئة على ثقافة مجتمعنا قد انتشرت ، وكانت النتيجة هي اضعاف التأثير الاسري على البنية الاجتماعية للعائلة العراقية وبالتالي بروز مؤشرات واضحة للتفكك الاسري .

رابعاً : ان الازمات السياسية والاقتصادية ، وتوالي الحروب ، ومظاهر العنف المرتبطة بعسكرة المجتمع التي توالى لعقود من السنين ، قد استنزفت الطاقة النفسية للاسرة العراقية ، فان مظاهر الاحتراق النفسي الواضحة على الفرد العراقي قد جعلته غير مستقر نفسياً ، متردداً في اتخاذ قراراته الفردية والاجتماعية ، فضلاً عن ظهور مظاهر واضحة من اعتلال صحته النفسية والجسمية ، وهذا الانهك النفسي قد قلل من فاعليته في تحمل مسؤولياته اتجاه أسرته كونه أباً ، أمّاً ، أخاً أو أختاً كبيرة ، .. الخ ، الامر الذي أثر بشكل أو بآخر على تماسك الاسرة العراقية نفسياً واجتماعياً .

المبحث الرابع

التوصيات والمقترحات

- على وفق الاستنتاجات السابقة خرج البحث بالتوصيات والمقترحات الآتية:
- ١- لا بد من وجود أو انشاء مراكز ارشاد اسري باشراف اساتذة متخصصين في كل دائرة حكومية بوصفها مؤسسة تعليمية تساعد العوائل في حل مشكلاتها الاجتماعية (وقاية وعلاجاً) .
  - ٢- للاعلام دور قوي في التنقيف الاسري وبيان اهمية الاسرة سواء كان ذلك عبر الخطاب الديني ، أو البرامج الفضائية الاذاعية والتلفزيونية . هذا التنقيف يأخذ على عاتقه بيان مساوئ الطلاق ، وهجرة الاب بعيداً عن اسرته ، وصلة الارحام بين افراد الاسرة .. الخ .
- هذا ويقترح الباحث :**

- ١- اجراء دراسة ميدانية مقارنة عن ظاهرة التفكك الاسري بين المدينة و القرية .
- ٢- اجراء دراسات مماثلة عن التفكك الاسري في المجتمع العراقي وفي المجتمع المصري ، الليبي ، التونسي وغيرها من الدول التي شهدت ما يسمى بالربيع العربي .

المصادر :

- ١- ابن منظور : لسان العرب ، الدار المصرية للتأليف ، ج ١ .
- ٢- الحسن ، احسان محمد : البناء الاجتماعي والطبقية ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ .
- ٣- الحسن ، احسان محمد : علم اجتماع العائلة ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ .
- ٤- الحسن ، احسان محمد : موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٩٩ .
- ٥- الحسن ، احسان محمد : التصنيع وتغير المجتمع ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ .
- ٦- سجلات محكمة الاحوال الشخصية في بعقوبة التي اطلع عليها الباحث .
- ٧- الطحان ، محمد خالد : مبادئ الصحة النفسية ، دار التعلم ، دبي ، ١٩٨٧ .
- ٨- العزاوي ، فخري صبري : الجرائم المرتكبة من قبل الطلبة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .
- ٩- العزاوي ، فخري صبري : الهجرة والتكيف الاجتماعي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

- ١٠- العزاوي ، سامي مهدي : نساء واطفال وقضايا الحاضر والمستقبل ، مطبعة القيس ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
- ١١- القصير ، عبد القادر : الهجرة من الريف الى المدن في المغرب العربي ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٢ .
- ١٢- ميشيل ، دبنكن : معجم علم الاجتماع ، ترجمة د، احسان محمد احسان ، ط ١ ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٠ .
- ١٣- مكي ، سالم : الجسم وتغيراته الانفجارية ، الناشر العرب ، بيروت لبنان ، ١٩٦٩ .
- ١٤- محجوب ، محمد عبدة : الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي ، دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية ، مطبعة نهضة مصر ، ب.ت .
- ١٥- النوري ، قيس : الانثروبولوجيا النفسية ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٩٠ .
- ١٦- نخبة من الاساتذة العرب ، موسوعة علم الاجتماع ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٥ .
- ١٧- الوردى ، علي : لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، مطبعة العاني ، ١٩٦٩ .
- ١٨- الوردى ، في الطبيعة البشرية ، منشورات الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن عمان ، ١٩٩٦ .
- 19-Maciver. R. and page society London , 1962 .